

اسهام تطبيق معيار المحاسبة الدولية للمنشآت العامة IPSAS12 في الحد من الفساد المرتبط بالمخزون
-دراسة ميدانية لعينة من الممارسين المحاسبين بولاية المسيلة

The Contribution of Implementing the International Public Sector Accounting Standard (IPSAS 12) in Reducing Corruption Related to Inventory - A Field Study of a Sample of Accounting Practitioners in M'sila Province

علي بحري^{*1}

Ali Bahri¹

¹ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

ali.bahri@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025-03-30

تاريخ القبول: 2025-03-15

تاريخ الاستلام: 2025-02-01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت العامة (IPSAS12) المتعلق بالمخزون في الحد من الفساد المالي في القطاع العام، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية. تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان موجه لعينة من المحاسبين الممارسين في القطاع العام بولاية المسيلة، الجزائر. وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS26. وقد أظهرت النتائج أن المحاسبين الممارسين لديهم مستوى جيد من الفهم للمعيار IPSAS 12. كما أكدت النتائج أن تطبيق المعيار يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المخزون، ويعزز الرقابة الداخلية ويتوافق مع التشريعات القانونية، مما يسهم في تحسين حوكمة إدارة المخزون. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الالتزام بالمعيار في تقليل الأخطاء والتلاعبات في إدارة المخزون وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

كلمات مفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي (IPSAS12)، إدارة المخزون، الفساد المالي.

تصنيفات JEL: G38، H61، M11، H83، M41

Abstract:

This study aims to analyze the effectiveness of implementing the International Public Sector Accounting Standard (IPSAS 12) related to inventory in reducing financial corruption in the public sector, with a focus on enhancing transparency, accountability, and internal control. A descriptive-analytical approach was adopted, and data were collected through a questionnaire distributed to a sample of accounting practitioners in the public sector in M'sila, Algeria. The data were analyzed using SPSS 26, the findings confirmed that the implementation of the standard significantly enhances transparency and accountability in inventory management, strengthens internal control, and aligns with legal regulations, thereby improving governance in inventory management. Compliance with the standard also reduces errors and manipulations in inventory management.

Keywords: (IPSAS12), Inventory Management, Financial Corruption

Jel Classification Codes: M41، H83، M11، H61، G38

1. مقدمة:

تُعد إدارة المخزون أحد الركائز الأساسية في تحقيق الكفاءة المالية والإدارية في القطاع العام، حيث تلعب دورًا محوريًا في ضمان استمرارية العمليات التشغيلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ومع ذلك، فإن سوء إدارة المخزون قد يؤدي إلى العديد من التحديات، أبرزها الفساد المالي، الذي يُعد أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه الحكومات والمؤسسات العامة في تحقيق الشفافية والمساءلة. (Albu, Nicolae, & Albu, 2013) في هذا الإطار، تبرز أهمية المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت العامة (IPSAS)، وخاصة المعيار 12 IPSAS المتعلق بالمخزون، الذي يهدف إلى تنظيم عمليات الاعتراف بقياس وعرض والإفصاح عن المخزون في القوائم المالية (International Public Sector Accounting Standards Board. IPSAS 12: Inventories, 2020)

من جهة أخرى يُعتبر الفساد المالي في إدارة المخزون أحد التحديات الكبرى التي تؤثر على مصداقية التقارير المالية وثقة الأطراف ذات المصلحة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية (Transparency, 2021) ومن خلال تطبيق معايير محاسبية واضحة وموحدة، مثل IPSAS 12، يمكن تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تقليل فرص التلاعب والفساد المالي.

وتشير الأدبيات السابقة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز آليات الرقابة الداخلية، مما يساهم في الحد من الفساد المالي (Chan, 2003) ومع ذلك، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت على القطاع الخاص، مما يخلق فجوة بحثية في فهم تأثير هذه المعايير في القطاع العام، وخاصة في ما يتعلق بإدارة المخزون (Brusca, 2015) لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل مدى فعالية تطبيق IPSAS 12 في الحد من الفساد المرتبط بالمخزون في القطاع العام.

2.1. طرح الإشكالية:

مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة تطبيق معيار المحاسبة الدولية للمنشآت العامة IPSAS 12 في الحد من الفساد المرتبط بالمخزون من وجهة نظر الممارسين المحاسبين؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين؟
- هل يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين؟
- هل يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 في تحقيق الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين؟

- هل يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين؟

3.1. فرضيات الدراسة:

بناء على ذلك فانه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

-الفرضية الأولى: يوجد مستوى مقبول ذو دلالة احصائية لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

-الفرضية الثانية: يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

-الفرضية الثالثة: يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق والرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

-الفرضية الرابعة: يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين

4.1. أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، وذلك بسبب الموضوع الذي تتناوله وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها. وفيما يلي أبرز النقاط التي توضح أهمية الدراسة:

- إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وخاصة المعيار **IPSAS 12** المتعلق بالمخزون. حيث تقدم تحليلاً عميقاً لدور هذا المعيار في تعزيز الشفافية والمساءلة.

- سد فجوة بحثية في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وخاصة في ما يتعلق بدورها في مكافحة الفساد المالي. حيث أن الدراسات السابقة ركزت بشكل أكبر على القطاع الخاص.

- توفر الدراسة بيانات ميدانية من خلال استطلاع آراء المحاسبين الممارسين، مما يسهم في تعميق الفهم حول كيفية تطبيق المعيار **IPSAS 12** في الواقع العملي.

5.1. اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في فهم دور المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم **IPSAS 12** (المتعلق بالمخزون) في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد المالي في القطاع العام. وفيما يلي أبرز أهداف الدراسة:

- تقييم مدى فهم المحاسبين الممارسين في القطاع العام للمعيار المحاسبي الدولي **IPSAS12** المتعلق بالمخزون.

- تحليل تأثير تطبيق المعيار **IPSAS 12** على تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المخزون في القطاع العام.

- دراسة كيفية مساهمة تطبيق المعيار IPSAS 12 في الحد من الفساد المالي من خلال تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة المخزون.
- تحليل مدى توافق تطبيق المعيار IPSAS 12 مع التشريعات القانونية المحلية والدولية المتعلقة بإدارة المخزون.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز تطبيق المعيار IPSAS 12 في القطاع العام.

6.1. منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الجوانب النظرية للدراسة في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي تم استخدام أداة الاستبيان. وتقديم التوصيات التي تساعد المؤسسة على تبني هذا المعيار الذي يوافقه المعيار الجزائري رقم 13 المخزون بغية قياس تكلفة هذا الحساب في منشآت القطاع العام.

7.1. تحديد ابعاد متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة من اجل تحديد ابعاد الدراسة نذكر منها (لومايزية، 2020) والتي هدفت الى تسليط الضوء على المعايير المحاسبية العمومية الدولية كأحد الأدوات الهامة في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي العمومي في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات، ودراسة (دزايي، 2021) هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الفساد الإداري والمالي، والتعرف على أسباب انتشار ظاهرة الفساد، حيث تمثلت مشكلة البحث في أن أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي في معظم الوحدات الإدارية في القطاع الحكومي تفتقر إلى إمكانية الحد من المخالفات أو التجاوزات التي ترتكب فيها الأسباب عدة منها: ضعف كوادر تلك الأقسام من حيث المؤهلات العلمية والخبرة العملية.

8.1. الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تطرقت لهذا المعيار، نذكر ما يلي:

-الدراسة الاولى (بلحيمر و بوشيخي، 2018) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل متطلبات عرض البيانات المالية في القطاع العام الجزائري وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام (IPSAS 1)، مع التركيز على تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. وتحديد مدى امتثال الجزائر للمعايير الدولية في عرض البيانات المالية، وإبراز أوجه القصور في النظام المحاسبي العمومي الجزائري، وتقديم توصيات لتحسينه، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتطبيقاتها في الجزائر. واعتمدت على التحليل القانوني و التحليل المقارن وقد أظهرت الدراسة أن النظام المحاسبي العمومي في الجزائر يعتمد على الأساس النقدي، مما يحد من قدرته على توفير معلومات مالية شاملة ودقيقة حول أصول والتزامات الدولة. كما أن النظام لا يسجل بشكل كافٍ الالتزامات المالية المستقبلية، مما يؤثر على الشفافية والمساءلة.

-الدراسة الثانية (حابي و مراح، 2021): سعت هذه الدراسة إلى تحليل مدى توافق مشروع المعيار المحاسبي الجزائري للقطاع العام رقم 13 الخاص بالمخزونات مع المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم 12 (IPSAS 12). وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل محتوى مشروع المعيار الجزائري رقم 13 ومقارنته مع المعيار الدولي IPSAS 12. كما تمت مراجعة الأدبيات السابقة والمصادر القانونية والمحاسبية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ومن اهم النتائج المتوصل اليها أن مشروع المعيار الجزائري رقم 13 يتوافق بشكل كبير مع المعيار الدولي IPSAS 12 من حيث الأهداف والنطاق وطرق تقييم المخزون. كما أكدت الدراسة على أهمية تبني المعايير الدولية في الجزائر لتحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية في إدارة المخزونات.

-الدراسة الثالثة (خبيطي، 2022): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية العمومية في الجزائر، وذلك في إطار الإصلاح المحاسبي وفقاً للقانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. كما هدفت إلى تقييم مدى استعداد البيئة الجزائرية لضمان نجاح هذا الإصلاح، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث تم تقديم مفاهيم عامة حول نظام المحاسبة العمومية وتطوره في الجزائر، بالإضافة إلى الإطار النظري للمعايير الدولية (IPSAS). وفي الجانب التطبيقي، تم استخدام منهج دراسة الحالة، حيث تم جمع البيانات من خلال الاستبيان من عينة مكونة من 189 فرداً والمقابلات مع 19 فرداً من العينة من أعضاء مجلس المحاسبة والمهنيين في القطاع العام.

ومن اهم النتائج المتوصل اليها أن تطبيق المحاسبة المالية على أساس الاستحقاق في القطاع العام يمثل خطوة نحو تبني المعايير الدولية (IPSAS)، مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية الحكومية. وأن البيئة الجزائرية ليست مستعدة بشكل كامل للإصلاح المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية (IPSAS)، وذلك بسبب التحديات المتعلقة بالإرادة السياسية، ونقص الكفاءات، وعدم جاهزية المؤسسات المعنية.

2. الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ipsas:

تتجسد مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين في خدمة المصلحة العامة من خلال المساهمة في صياغة وتبني وتنفيذ المعايير والارشادات الدولية، والمساهمة في تطوير المنظمات المحاسبية المهنية وشركات المحاسبة والممارسات عالية الجودة.

1.2. تعريف الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية ipsas :

يعتبر المرجع المحاسبي الدولي للمعايير المحاسبية الدولية التي يجب ان تلتزم بها منشآت القطاع العام التي تسند عليه لإعداد التقارير المالية ذات الغرض العام والتي تهدف الى توفير معلومات مالية حول المؤسسة والتي تفيد مستخدمي هذه التقارير المالية لأغراض المساءلة واتخاذ القرارات.

فبعدما اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير المحاسبية الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح (rocher, 2013, p. 15) واجهته عدة صعوبات لعدم تماثل أهداف المؤسسات العامة غير الهادفة للربح ونوعية المعلومات والإفصاحات الضرورية لنشاط هذا النوع من المؤسسات المعروفة بمنشآت القطاع العام (الجعران، 2018، صفحة 18) ، عندها تبني مجلس IPSAS استراتيجية جديدة بالاعتماد على إطار مفاهيمي خاص بالمنشآت العامة عرف بالإطار المفاهيمي للتقارير المالية للقطاع العام لمجلس IPSASB في سنة 2014 والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من سنة 2015 (خميسة إبراهيم وكمال بن موسى).

ويمكن تلخيص محتويات الإطار المفاهيمي ل: IPSAS في الجدول رقم 1 الموالي:

الجدول رقم (01): تبيان محتوى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت العامة

المحور	المضمون الملخص
أهمية الإطار التصوري	تعريف المفاهيم التي تشكل التقارير المالية الموجهة للأغراض العامة للمنشأة العامة القائمة على أساس محاسبة الاستحقاق لإعداد معايير IPSASB
علاقته بالمعايير المحاسبية	يحدد القواعد العامة ل: IPSAS التي ترشد لتطبيق المعايير المتعلقة بالاعتراف، القياس، العرض والإفصاح المناسب للقضايا غير المدرجة ضمن أحد المعايير، وهو لا يحل محل معيار ما.
أهداف القوائم المالية	معلومات مالية للأغراض العام والموجهة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وهم: ردي الموارد الاقتصادية من الداخل والخارج. ساهمون، المقرضون، متلقي المعلومات من المواطنين. سلطات الرسمية وممثلي الشعب والهيئات الرقابية. مستخدمون الآخرون، مثل دواوين الإحصاء والتحليل والتخطيط والخبراء والمؤسسات الإعلامية والجمعيات والمجتمع المدني، الإدارات الحكومية. مانحين للمساعدات مثل البنك العالمي، منظمة الصحة العالمية وغيرهم في شكل تقارير خاصة
المنشآت العامة المعنية	هي كل المؤسسات العامة التي تضم الدولة والهيئات التابعة للقطاع العام التي تتميز بالخصائص التالية: المؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين وتحصل على موارد من المواطنين لفائدتهم. المؤسسات المزودة بالموارد الاقتصادية ذات الغرض العام.
الغرض العام من المعلومات المالية	اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة والمساءلة من طرف القانون وعملية المحاسبة والجزاء بغية ترشيد المال العام.
الخصائص النوعية للمعلومات المالية	الملائمة، الموثوقة (المصادقية)، الوضوح (الفهم)، القابلية للمقارنة بالإضافة للخصائص المعززة القانونية....، في إطار القيود الحاكمة والتوازن بين تلك الخصائص.
المفاهيم المحاسبية الأساسية	الأصول، الالتزامات، الإيرادات (الناتج)، المصاريف (الأعباء) ورؤوس الأموال الخاصة (الوضعية الصافية للأصول).
الاعتراف بالعناصر المشكلة للقوائم	بتيفاء العنصر للتعريف وفق ما ورد في الإطار. أس تكلفة العنصر بموثوقية عالية وتحقق الخصائص النوعية المذكورة أعلاه.

المالية	
أسس القياس أو طرق القياس	-الأصول: التكلفة التاريخية، التكلفة الإستبدالية، التكلفة الجارية، صافي القيمة البيعية، القيمة النفعية. -الخصوم: القيمة التاريخية، تكلفة الوفاء،.....
العرض والإفصاح في التقارير المالية ذات الغرض العام التي تنشرها المنشآت العامة	عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات ذات الأهمية النسبية لمستخدمي هذه التقارير المالية التي تتضمن معلومات عن المركز المالي، الأداء، التدفقات النقدية، والتي تمكنهم من إجراء تقييمات عن الموارد المستدامة وحقوق المنشأة العامة والالتزامات الحالية وفق الظروف الحالية والماضية والمستقلة كتنبؤات وكيفية حصولها على الموارد واستخدامها استخداما رشيدا بهدف تحقيق المساءلة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإطار التصوري ل IPSAS و IAS/IFRS

ومما سبق يتبين لنا ان الإطار المفاهيمي هو بمثابة المرجع الرسمي لإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد معايير او تطويرها نحو الافضل بهدف تعزيز الفوائد من تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.(handbook of ipsas pronougenets, 2022) .

والغاية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق الدول لأهداف سياسة، اقتصادية واجتماعية وتحقق المصادقية، الشفافية والمساءلة للحكومة وتعزيز كفاءة الاسواق المالية ورفاهية المجتمع. (oghghomarh, 2014, p. 26)

2.2. معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 12 ipsas المخزون:

تصنف المخزونات كما هو معلوم في الاصول الجارية الموجهة للبيع ضمن المسار العادي للنشاط التجاري، والانتاج الموجه للبيع بعد إتمامه، أو في صورة مستهلكات في المعدات المستخدمة في مراحل الانتاج او في تقديم الخدمات. (Corina Enache, p. 48)

لقد خصص مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم 12 ipsas المخزون، نظرا لأهمية هذا الاصل في ميزانية المنشآت العامة والذي تريد او تنقص اهميته النسبية ضمن عناصر الاصول في الميزانية او في الاعباء في جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) عند اثبات الجزء المستهلك منه.

ويهدف المعيار لمعالجة المحاسبية المخزون إلى تحديد الاعتراف بالمصاريف مع اخذ بالاعتبار اي تخفيض الي القيمة القابلة للتحقيق، وتوفير ارشادات عن صيغة التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون. اي يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمخزون وفق مبدأ التكلفة التاريخية وهو مبلغ التكلفة التي يجب ان يعترف به كأصل حتى يتم إدراجها ويرصد حين الاعتراف بالإيرادات المرتبطة به، كما يوفر هذا المعيار على غرار باقي المعايير إرشادات عملية للاعتراف اللاحق به كمصروف بما في ذلك اي خسارة في القيمة لتحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق. (قمو، 2021)

وهو ما سوف يوفر افصاحا كاملا وشفافية عن نتائج نشاط منشأة القطاع العام وهذا ما اشار اليه القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية. (الجريدةالرسمية، 2018)

3.2. الفساد المالي المرتبط بالمخزون في المنشآت العامة:

الفساد المالي هو سلوك غير سوي يقوم به الافراد بهدف الانتفاع غير المشروع بمخالفة القوانين والتنظيمات، ويجب التمييز بين الفساد المالي والإداري فالفساد المالي هو "خروج عن قوانين الدولة ومصالحها وعدم التقيد بها من اجل تحقيق مكاسب لشخص او مجموعة معينة" (طه بدوي، 2023). كما يعرف الفساد الإداري بأنه "سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة" (منقذ، 2010).

ولخطورة الفساد الاداري والمالي نجد أن هناك تكاتف في جهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية وكذا العمل بكل جهد على مكافحته على المستويين الوطني والعالمي وبسبب الانتشار الواسع لهذه الظاهرة المستفحلة في منشآت القطاع العام الذي يتم الحديث عنه كثيرا في وسائل التواصل الاجتماعي والمتمثل في عدة صور، ومنها بالخصوص الاستلاء على جزء من اصول المؤسسة كسرقة المخزونات او منحها في صفقات مشبوهة (طه بدوي، 2023).

3. الجانب التطبيقي:

من اجل اختبار الفرضيات المقترحة في الدراسة ميدانيا تم اختيار عينة عشوائية من الممارسين المحاسبين في ولاية المسيلة من اجل جمع ارائهم حول مساهمة تطبيق معيار المحاسبة الدولية للمنشآت العامة IPSAS12 في الحد من الفساد المرتبط بالمخزون تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من الممارسين المهنيين الذين تم اختيارهم من مدينة المسيلة بشكل عشوائي بهدف الحصول على نتائج ذات مصداقية. الجدول الموالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

الجدول رقم (02): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

البيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
العدد	50	43	41
النسبة	100%	86%	82%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات SPSS

تم اختيار عينة عشوائية من مجموع الممارسين المحاسبين في مدينة المسيلة، والذين يتكونون من محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين، والمحاسبين العموميين، ومساعد المحاسبين العاميين، واعوان المحاسبة العمومية، والذين لا يمكن حصرهم بسهولة، وقد تم توزيع 50 استبيان على افراد العينة ونظرا لارتباطاتهم والتزاماتهم المهنية، تم استرجاع 43 استبانة فقط وتبين ان 41 منها فقط قابلة للتحليل.

1.3. خطوات بناء استبيان: بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة تم تحديد أهم العبارات المكونة

لأبعاد كل متغير وعلى أساس ذلك تم بناء أداة الاستبيان وتصميمه وفق أهداف وفرضيات الدراسة.

حيث يتكون الاستبيان في دراستنا هذه من 45 سؤالا مقسمة إلى جزئين وهما:

- الجزء الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية من حيث المجال الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية.

- الجزء الثاني: يحتوي على 4 محاور هي:

- المحور الثاني: يتمثل في المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 12 IPSAS المخزون من العبارة (1 إلى 10)

- المحور الثالث: يتمثل في الحد من الفساد المالي عند استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 المخزون، ويتكون من ثلاثة ابعاد هي:

البعد الأول: الشفافية والمساءلة

البعد الثاني: إدارة المخزون والرقابة الداخلية

البعد الثالث: التوافق مع التشريعات القانونية

- سلم القياس: اعتمدت الدراسة على سلم ليكارت الخماسي المتردد من غير موافق بشدة الى موافق بشدة بحيث يختار المستجيب خيارا واحدا لكل عبارة

2.3 صدق و ثبات الاستبيان:

1.2.3 الصدق الظاهري: يعتمد الصدق الظاهري للاستبيان على معرفة مدى صلاحية الأداة لجمع البيانات، قام الباحث بعرض اجزاء الاستبيان على أساتذة مختصين، ونال موافقتهم بالاجماع على قدرة هذا الاستبيان من خلال سهولة عباراته وتعبيره الصادق لقياس ابعاد الدراسة.

2.2.3 ثبات الاستبيان: تم استخدام الفا كرنباخ كمعامل لقياس ثبات فقرات الاستبيان باعتباره الأداة الشائعة الاستخدام بحيث كلما زادت قيمته عن 0.7 دل ذلك على ثباته ويوضح الجدول الموالي قيم الفا كرنباخ لكل ابعاد الاستبيان

الجدول رقم(03): ثبات عبارات الإستبيان من خلال معامل Alpha de Cronbach

المتغير	عدد العبارات	قيمة Alpha de Cronbach
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 12 IPSAS المخزون	11	0.721
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 الشفافية والمساءلة	10	0.803
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 إدارة المخزون والرقابة الداخلية	8	0.801
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية	6	0.769

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات SPSS

يتبين من الجدول اعلاه ان قيم الفا كرنباخ تتراوح بين 0.72 الى 0.803 لكل ابعاد الدراسة وهي اكبر من 0.7 مما يدل على ثبات فقرات الاستبيان وقدرتها على قياس الظاهرة المدروسة وبالتالي قبوله كاداة لجمع البيانات وصلاحيته للاستخدام.

3.3 خصائص العينة

الجدول الموالي يبين توزع افراد العينة حسب الخصائص الشخصية:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المتغير	الخيارات	التكرارات	النسبة
المجال الوظيفي	محاسب	28	68.3
	محافظ حسابات	12	29.3
	مدقق قانوني	1	2.4
المؤهل العلمي	ليسانس	10	24.4
	ماستر	19	46.3
	ماجستير	1	2.4
	دكتوراه	8	19.5
	غير ذلك	3	7.3
التخصص	محاسبة وتدقيق	20	48.8
	مالية	10	24.4
	جبائية	8	19.5
	غير ذلك	3	7.3
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	11	26.8
	من 5 الى 10 سنوات	14	34.1
	من 11 الى 15 سنة	3	7.3
	اكثر من 15 سنة	13	31.7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

يشير الجدول الى ان المحاسبون يشكلون الغالبية العظمى من العينة بنسبة (68.3%)، مما يدل على أن الدراسة ستكون أكثر انعكاساً لآراء وخبرات المحاسبين. اما نسبة محافظي الحسابات فقد بلغت (29.3%) تمثل هذه الفئة نسبة معتدلة، مما يدل على وجود تمثيل جيد لهم فيما يخص المؤهل العلمي: فنسبة الكبرى لدرجة الماستر بمعدل (46.3%) مما يعكس أن العينة تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ. هذا قد يعني أن المشاركين لديهم فهم عميق للموضوعات المعقدة التي تتناولها الدراسة. اما ليسانس (24.4%) وتمثل هذه الفئة نسبة معقولة، مما يشير إلى أن العينة بشكل عام ذات مستوى تعليمي مرتفع. وقد بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه (19.5%) وهي نسبة جيدة من الحاصلين على الدكتوراه يعكس تنوعاً في المستويات التعليمية العليا، مما قد يعزز مصداقية النتائج. وفي المراتب الاخيرة تاتي الماجستير (2.4%). بالنسبة للتخصص فقد بلغ تخصص محاسبة وتدقيق نصف العينة تقريباً (48.8%) يشكل المتخصصون في المحاسبة والتدقيق النسبة الأكبر، مما يعكس تركيز العينة على هذا التخصص. هذا قد يكون مناسباً إذا كانت الدراسة تركز على قضايا محاسبية أو تدقيقية. اما الباقي فينقسم تقريباً على كل من المالية بنسبة (24.4%) و الجبائية بنسبة (19.5%)

واخيرا الخبرة المهنية: من 5 إلى 10 سنوات : (34.1%) وتشكل هذه الفئة النسبة الأكبر، مما يشير إلى أن العينة لديها مستوى جيد من الخبرة المتوسطة. وبالنسبة لأكثر من 15 سنة (31.7%) فتمثل هذه الفئة نسبة كبيرة، مما يعكس وجود خبرة عالية بين أفراد العينة. هذا قد يوفر رؤى قيمة حول تأثير الخبرة الطويلة على النتائج.

4.3 اختبار ومناقشة الفرضيات:

قبل اختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات الإحصائية فان يجب اختبار توزيع البيانات لمعرفة الاختبارات المعلمية أو اللا معلمية.

1.4.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

في البداية سوف نختبر التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ونستخدم اختبار شبيرو ويلك Shapiro-Wilk وذلك لان العينة أقل من 50 مفردة وتكون القرار وفق لمستوى الدلالة للاختبار.

الجدول رقم(05): يمثل التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار	الاختبار الإحصائي المناسب
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون	41	.494	طبيعي	اختبار ت T ستيودنت
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 الشفافية والمساءلة	41	.265	طبيعي	اختبار ت T ستيودنت
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 إدارة المخزون والرقابة الداخلية	41	.306	طبيعي	اختبار ت T ستيودنت
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية	41	.017	غير طبيعي	ويلكوكسن

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

تشير نتائج اختبار الطبيعية **Tests of Normality** الى ان الابعاد الثلاثة الاولى قد بلغت مستوى دلالتها اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرض البديل اي ان البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي ويكون الاختبار الإحصائي ت T ستيودنت هو الاختبار المناسب، بينما البعد الرابع والاخير والمتعلق ب استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.017 اي اقل من 0.05 وبالتالي لا تتبع بيانات هذا البعد التوزيع الطبيعي مما يسمح باستخدام الاختبار الإحصائية ويلكوكسن.

2.4.3 اختبار الفرضية الأولى:

وتتص الفرضية بأنه: " يوجد مستوى مقبول لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

نستخدم اختبار T ستيودنت للعينة الاحادية **One-Sample Statistics** لاجل اجراء المقارنة بين متوسطات الاجابات مع المتوسط الفرضي (3) $\text{Test Value} = 3$ والجدول الموالي يوضح النتائج.

الجدول رقم (06): يوضح اختبارات الاحصائية للفرضية الاولى

الفرضية	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاحصاء	مستوى الدلالة	التعليق
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون	4.1951	.423650	18.063	.0000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي لعبارة الفرضية الاولى قد بلغ 4.19 ينتمي الى المجال من 3.4 الى 4.2 اي بدرجة موافق وقد بلغ الانحراف المعياري 0.42 وهو صغير جدا (اقل من قيمة 1) أي تركز الاجابات حول قيمة مرتفعة جدا ، كما ان مستوى الدلالة كان اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي يوجد مستوى مقبول لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

3.4.3. اختبار الفرضية الثانية:

وتنص الفرضية بأنه: " يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين. من أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار ت T ستيودنت في العينات الطبيعية وهو المناسب وبافتراض أن المتوسط الافتراضي (3)

الجدول رقم (07): يوضح اختبار للفرضية لفرعية ت T ستيودنت للفرضية الثانية

الأبعاد	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	التعليق
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق الشفافية والمساءلة	4.0976	.447490	15.705	.0000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss.

يوضح الجدول رقم (05) أن استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق الشفافية جاء بمتوسط حسابي (4.09) والانحراف معياري (0.44) في حين بلغت قيمة T المحسوبة 15.70 ومستوى الدلالة (0.000) أي أقل من (0,05) يدل على أنه دال إحصائيا وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي " يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12

في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

4.4.3 اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص الفرضية بأنه: " يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق والرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين. من أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار ت T ستودنت في العينات الطبيعية وبافتراض أن المتوسط الافتراضي (3)

الجدول رقم (08): يوضح اختبار للفرضية لفرعية ت T ستودنت للفرضية الثالثة

الأبعاد	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	التعليق
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق والرقابة الداخلية	4.0884	.503300	13.847	.0000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لعبارات الفرضية الثالثة قد بلغ 4.088 وهو ينتمي الى المجال من 3.4 الى 4.2 اي بدرجة موافق وقد بلغ الانحراف المعياري 0.50 وهو صغير جدا (اقل من قيمة 1) أي تركز الاجابات حول قيمة مرتفعة ، كما ان مستوى الدلالة كان اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق والرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين

5.4.3 اختبار الفرضية الرابعة:

وتنص الفرضية بأنه: " يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين. من أجل اختبار هذه الفرضية نستخدم ويلكسون Wilcoxon لان البيانات المتعلقة بهذه الفرضية لا تتبع التوزيع الطبيعي كما يشير الجدول رقم (2) وبافتراض أن الوسيط الافتراضي (3)

الجدول رقم (09): يوضح اختبار للفرضية لفرعية ويلكسون Wilcoxon للفرضية الرابعة

الأبعاد	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Z	مستوى الدلالة	التعليق
استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية	4.1382	.529550	- 5.585 ^b	.0000	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لعبارات الفرضية الرابعة قد بلغ 4.13 وهو ينتمي الى المجال من 3.4 الى 4.2 اي بدرجة موافق وقد بلغ الانحراف المعياري 0.52 وهو صغير جدا (اقل من قيمة 1) أي تركز الاجابات حول قيمة مرتفعة ، كما ان مستوى الدلالة لاختبار ويلكسون كان اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

5.3. مناقشة الفرضيات:

1.5.3. مناقشة الفرضية الأولى: من خلال الجدول رقم (04) نستنتج أنه يوجد مستوى مقبول ذو دلالة احصائية لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

هذا ما يثبته المحاسبون الممارسون فالمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون يحدد طرق معينة لحساب تكلفة المخزون عند شراؤه او انتاجه وتقييم الإخراجات منه بغرض الاستعمال في نشاط المؤسسة كما يساهم تطبيق المعيار في تقديم تقارير مالية اكثر دقة وشفافية. ويساهم بتوفير بيانات دقيقة عن المخزون كأصل من اصل المؤسسة لاتخاذ قرارات سليمة من طرف الإدارة والمتعاملين الآخرين الذين لهم مصلحة في المنشئة العامة ،و تشير نتائج الاختبار الى ان اكبر متوسط لعبارات الاستبيان المتعلقة بهذه الفرضية هي العبارة القائلة " يحدد طرق معينة لحساب تكلفة المخزون عند شراؤه او انتاجه وتقييم الإخراجات منه بغرض الاستعمال في نشاط المؤسسة " فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.31 بدرجة موافق بشدة ويرى افراد العينة المستجوبة ان هذا المعيار يحدد الاطار العام لتسيير المخزون في القطاع العام بشكل اكثر موضوعية ومصداقية لضمان جودة الالعمل المحاسبي وتدعيم صنع القرار بالمعلومات الصادقة

كما ان قيمت المتوسط الحسابي لاجابات الطلبة حول عبارة " يصف المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 المخزون الطريقة التي يقاس بها المخزون وتسجيله وعرضه والإفصاح عنه في القوائم المالية التي تنشرها المنشئة العامة في الدولة." قد بلغ 4.27 ويعزز ذلك راي المستجوبين ان الإفصاح ألذي يفرضه المعيار يساعد في تعزيز ثقة الأطراف ذات المصلحة في المنشئة العامة.

وبالتالي صحة الفرضية الاولى والتي تنص " يوجد مستوى مقبول لمفهوم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم IPSAS 12 المخزون لدى العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين

2.5.3 مناقشة الفرضية الثانية والتي تنص انه" يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

من خلال الجدول رقم(05) يبين ان المتوسط الحسابي للبعد بلغ 4.09 وبانحراف معياري 0.44 مما يدل على تركز إجابات افراد العينة من الممارسين المحاسبين حول الموافقة عن هذا البعد،

وباجراء الاختبار T ستیودنت يظهر ان مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة و نستنتج أن استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 يسهم في تحقيق الشفافية والمساءلة للحد من الفساد المالي ، و هذا ما يتفق مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات السابقة.

وحسب وجهة نظر المستجوبين فان استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 يقلل الغموض في تحديد قيمة المخزون بسبب اعتماد نفس الطرق المحاسبية. كما يساعد الالتزام بالمعيار في تعزيز ثقة الهيئات الرقابية ومن جهة اخرى يساعد تطبيق المعيار المحاسبي في تحسين الشفافية المرتبطة بإدارة المخزون.

وتجدر الاشارة ان العبارة " يقلل تطبيق المعيار الغموض في تحديد قيمة المخزون بسبب اعتماد نفس الطرق المحاسبية" جاءت في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره 4.21 وانحراف معياري 0.65 ، كما أن تطبيق المعيار يؤدي الى الحد من التلاعب ف تقييم المخزون، و تساعد تكنولوجيا الاعلام والاتصال من كشف أي تحريف يتعلق بالمخزون باستعمال البرمجيات المدمجة لادارة كل ما يرتبط بالمخزون.

3.5.3 مناقشة الفرضية الثالثة: والتي تنص انه " يسهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 في تحقيق والرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين. وقد تبين انها صحيحة ومحقة ، حيث يرى المستجوبون ان تطبيق المعيار يقلل من الأخطاء والتلاعب بالمخزون باعتماد النظام جرد المخزون دوريا، والالتزام ببنود المعيار يحسن من تسيير المخزون. كما ان الالتزام يسمح المعيار بتحقيق حوكمة مؤسساتية لادارة المخزون وتقليل الثغرات المالية والإدارية عند الالتزام التام بالمعيار عند الاعتراف بالمخزون وقياسه وعرضه في القوائم المالية. وقد بلغت متوسط الحسابي للعبارة الاولى القائلة " يساهم المعيار في تحسين اليات الرقابة الداخلية على المخزون." مقدار 4.29 وبذلك احتلت المرتبة الاولى.

4.5.3 مناقشة الفرضية الرابعة: والتي تنص انه " يساهم استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي من وجهة نظر العينة المدروسة من الممارسين المحاسبين.

من خلال الجدول رقم(07) يبين ان المتوسط الحسابي للبعد بلغ 4.13 وانحراف معياري 0.52 مما يدل على تمركز إجابات افراد العينة من الممارسين المحاسبين حول الموافقة عن هذا البعد، وباجراء الاختبار ويلكوكسن يظهر ان مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونستنتج أن استعمال المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS12 يسهم في التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي ، و هذا ما يتفق مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات السابقة.

وتجدر الاشارة ان العبارة " وجود نظم فعالة للمحاسبة والمراجعة تسمح بتعزيز الرقابة على المخزون وارساء قواعد إدارية شفافة للمحاسبة والتي تمكن من استعمال مؤشرات مدركات الفساد " جاءت في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي قدره 4.26 وانحراف معياري 0.72 ، كما أن الالتزام التام بتشريعات

القانونية يساعد من زيادة كفاءة العمليات مما يساعد بتوفير بيئة عمل قائمة على الشفافية والنزاهة واخلاق الاعمال المنصوص عليها قانونا. والالتزام بتشريعات القانونية يزيد من كفاءة إدارة الموارد المتعلقة بالمخزون وتقليل الضائع منه.

وبناء على الاختبار الاحصائي لاراء وجهة نظر المستجوبين فان الفرضية الرابعة صحيحة وبالتالي استعمل المعيار المحاسبي الدولي رقم IPSAS 12 يساهم في التوافق مع التشريعات القانونية للحد من الفساد المالي.

4. الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج المهمة حول دور المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 12 IPSAS (المتعلق بالمخزون) في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد المالي في القطاع العام.

1.4. النتائج:

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- ✓ أظهرت النتائج أن العينة المدروسة من المحاسبين الممارسين لديها مستوى مقبول من الفهم والتطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 IPSAS حيث أكد المشاركون أن المعيار يحدد إطاراً واضحاً لحساب تكلفة المخزون وتقييمه، مما يعزز دقة التقارير المالية وشفافيتها.
- ✓ أكدت النتائج أن تطبيق المعيار 12 IPSAS يساهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة المخزون، مما يساعد في الحد من الفساد المالي. ويرى المشاركون أن اعتماد طرق محاسبية موحدة يقلل من الغموض في تقييم المخزون ويحد من التلاعب في قيمته.
- ✓ أظهرت الدراسة أن تطبيق المعيار 12 IPSAS يتوافق مع التشريعات القانونية، مما يعزز الرقابة الداخلية على المخزون ويقلل من الأخطاء والتلاعبات. كما يساهم الالتزام بالمعيار في تحسين حوكمة إدارة المخزون وتقليل الثغرات المالية والإدارية.
- ✓ أكد المشاركون أن المعيار يساهم في تحسين آليات الرقابة الداخلية على المخزون، مما يعزز الشفافية والنزاهة في إدارة الموارد العامة. كما أن الالتزام بالمعيار يساعد في تقليل الهدر وزيادة كفاءة إدارة المخزون.

2.4. الاقتراحات:

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات لتعزيز تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12 IPSAS والاستفادة منه في مكافحة الفساد المالي في القطاع العام:
- ضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل للمحاسبين والممارسين في القطاع العام لتعميق فهمهم وتطبيقهم للمعيار 12 IPSAS، مع التركيز على الجوانب العملية لتطبيقه في إدارة المخزون.

- تعزيز آليات الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة من خلال تطبيق المعيار بشكل صارم، مع تعزيز دور الهيئات الرقابية الخارجية في مراقبة تطبيق المعيار وكشف أي مخالفات.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخزون، من خلال استخدام برمجيات متخصصة تساعد في تتبع المخزون وتقييمه بشكل دقيق، مما يقلل من فرص التلاعب والفساد.
- ضرورة تعزيز التشريعات القانونية التي تدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين لضمان الالتزام بها.
- تشجيع المؤسسات العامة على الإفصاح الكامل عن بيانات المخزون في التقارير المالية، بما يتوافق مع متطلبات المعيار IPSAS 12، لتعزيز ثقة الأطراف ذات المصلحة.
- إجراء مزيد من الدراسات الميدانية لقياس أثر تطبيق المعيار IPSAS 12 في قطاعات أخرى غير القطاع العام، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية، لتوسيع نطاق الفائدة من هذه المعايير.

5. قائمة المراجع:

- Albu, N., Nicolae, A., & Albu, C. (2013). The impact of IPSAS on public sector financial management. Journal of Public Administration, Finance and Law, 4(1), 23-34.
- Brusca, I. C. (2015). Public sector accounting and auditing in Europe: The challenge of harmonization. Palgrave: Macmillan.
- Chan, J. (2003). Government accounting: An assessment of theory, purposes, and standards. Public Money & Management, 23(1), 13-20.
- Corina Enache. (n.d.). Exemptions Resulting from the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and European Standards for Intangible Investment, Inventories and Personnel Expenditures in Public Entities. Scientific Bulletin, vol XXIV(N 2).
- handbook of ipsas pronoungents, v. I. (2022).
- (2020). International Public Sector Accounting Standards Board. IPSAS 12: Inventories. <https://www.ipsasb.org>.
- oghghomarh, I. a. (2014). adoption of internaional public sector Accounting Standards Nigeria: expectations,. and challenge.
- rocher, s. (2013). sisyphe des temps moderne. revue français de compatibilité, 15.
- Transparency, I. (2021). Corruption Perceptions Index 2021. Retrieved from. <https://www.transparency.org>.
- احمد حابي، و نورالهدى مراح. (2021). قراءة لمشروع المعيار الجزائري للمحاسبة العمومية رقم 13 والمتعلق بالمخزونات في ظل المعيار الدولي للمحاسبة في القطاع العام رقم 12. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 10(1)، 27-44.
- آسيا قمو. (2021). المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كضرورة لتوجيه ممارسة المحاسبة العمومية وحماية المال العام. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07(العدد 02)، 1-20.
- الجريدةالرسمية. (2018). قوانين المالية.
- خضير خبيطي. (2022). آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية العمومية بالجزائر (دراسة ميدانية للفترة 2020-2021). مجلة اضافات اقتصادية، 6(1)، 169-188.
- خميسة إبراهيم وكمال بن موسى. (بلا تاريخ). نحو مسار للتوافق مع الإطار المفاهيمي لمجلس IPSAS في الجزائر.
- سمية بلحيمر، و عائشة بوشخي. (2018). متطلبات عرض البيانات المالية في الجزائر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IPSAS 1 لضبط المال العام. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15(2)، 261-278.
- سيد طه بدوي. (2023). الفساد المالي الإداري للدولة واثاره الاقتصادي. مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، 3(2)، 40_55.
- خالد جمال الجعارات. (2018). معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.